



## الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

## البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

### الدعم المقدم للاجتماعات

ونتيجة لزيادة القدرة الداخلية على التنفيذ الطباعي والتصميم النسقي في اللغات الأخرى غير الانكليزية، فقد تيسر اصدار التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ بكافة اللغات الرسمية الست للجنة سواء بشكل مطبوع أو بشكل الكتروني لأغراض وضعه على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. وقد أصدرت الورقة التقنية الأولى في أعقاب القرار الذي اتخذته الدورة السابعة عشرة للجنة بإنشاء هذه الفئة الجديدة من الوثائق.

قدّمت الأمانة الفنية المؤقتة الدعم الفني إلى رؤساء اللجنة والفريق العامل ألف والفريق العامل باء والفريق الاستشاري في التحضير لاجتماعاتهم وتسيير أعمالها، وكذلك للدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمتها اللجنة في فيينا.

ساعدت الأمانة الفنية الدول الموقّعة في اعتماد ممثليها الدائمين لدى اللجنة. وفي عام ٢٠٠٣، تمّ اعتماد ٢١ ممثلاً دائماً جديداً، ممّا أوصل إجمالي عدد الاعتمادات إلى ١٠٧ مقابل ١٠٠ اعتماد في نهاية عام ٢٠٠٢.

وجرت معالجة جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن اللجنة وهيئاتها الفرعية في عام ٢٠٠٣ (٦٢٤ وثيقة) وخزنها في النظام المؤتمت لإدارة الوثائق. وبنهاية العام ٢٠٠٣، تم حفظ ما مجموعه ٤ ٣٣٠ وثيقة، ومن ضمنها جميع الوثائق المتعلقة بكافة الدورات السابقة للجنة بكل اللغات الرسمية، في نظام ادارة الوثائق. وتواصل العمل في إعداد محفوظات جميع الوثائق المتعلقة بدورات الهيئات الفرعية باللغات الرسمية. كما أصدرت الأمانة الفنية مجموعة حديثة العهد من قريصات الحفظ الالكتروني للوثائق (سي دي-روم) تحتوي على التقارير الصادرة عن اللجنة في عام ٢٠٠٣، وكذلك على معلومات مرجعية عن أعمال اللجنة، لأجل الدول الموقّعة.

وتمّ إصدار كتاب أعدته مجموعة من المؤلّفين برئاسة سعادة السفير جاب راميكر (هولندا) عن تاريخ المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والقصد من هذا الكتاب المعنون "الاختبار النهائي" هو أن يوضع قيد الاستعمال من قبل الوفود وموظفي الأمانة، وقد أصدر أثناء الدورة الحادية والعشرين للجنة.

موظفو الدعم أثناء الاجتماعات.



موقعة هذه الاشتراكات جزئيا عن عام ٢٠٠٣، حيث وصلت إلى ما نسبته ٩١.٥٧ في المائة من اجمالي الاشتراكات المقررة عن عام ٢٠٠٣.

أما الانفاق في عام ٢٠٠٣ فقد بلغ ٨٦.٧ مليون دولار، من ضمنه مبلغ قدره ٣٢,٠ مليون دولار جاء من صندوق الاستثمار الرأسمالي. وبالنسبة للصندوق العام، بلغت اعتمادات الميزانية غير المستخدمة ٤.٢ مليون دولار، أي ما نسبته ٧ في المائة من اجمالي المبلغ المعتمد للعام. وأما بالنسبة لصندوق الاستثمار الرأسمالي، فقد تم تنفيذ ما نسبته ٧٧ في المائة تقريبا من المخصصات بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. بما في ذلك الرصيد المرحل من عام ٢٠٠٢. ويمكن

عقدت حكومة النمسا والمنظمات الدولية التي يوجد مقرها في مركز فيينا الدولي مناقشات بشأن التسهيلات الاضافية للمؤتمرات في المركز المذكور. ومن شأن توفير مرافق اضافية أن يساعد اللجنة على أن تكون لها قاعة خاصة بمؤتمراتها، مما ييسر بالتالي ترتيب المواعيد الزمنية للاجتماعات بشكل فعال. وقد قدمت المنظمات المذكورة احتياجاتها من التسهيلات الخاصة بالمؤتمرات إلى الحكومة النمساوية التي بدأت بتنظيم منافسة معمارية لاتخاذ قرار بشأن التصميم النهائي.

## تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٣

وصلت ميزانية عام ٢٠٠٣، القائمة على أساس سعر صرف للدولار الأمريكي يساوي ١,٠٩٤٥ يورو، إلى مبلغ قدره ٧٠٠ ٥٨١ دولار أمريكي، مما مثل نموا صفريا حقيقيا في الميزانية ونموا إسميا بنسبة ٤,١ في المائة زيادة على ما كانت عليه في عام ٢٠٠٢. ومن اجمالي الميزانية، خصص ما نسبته ٨٣ في المائة للأنشطة المتصلة بالتحقق، بما في ذلك تخصيص مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ٣٠ دولار لصندوق الاستثمار الرأسمالي، المنشأ لغرض بناء نظام الرصد الدولي. ويظهر في الجدول ٤ تفصيل لبرنامج وميزانية عام ٢٠٠٣ حسب البرنامج الرئيسي.

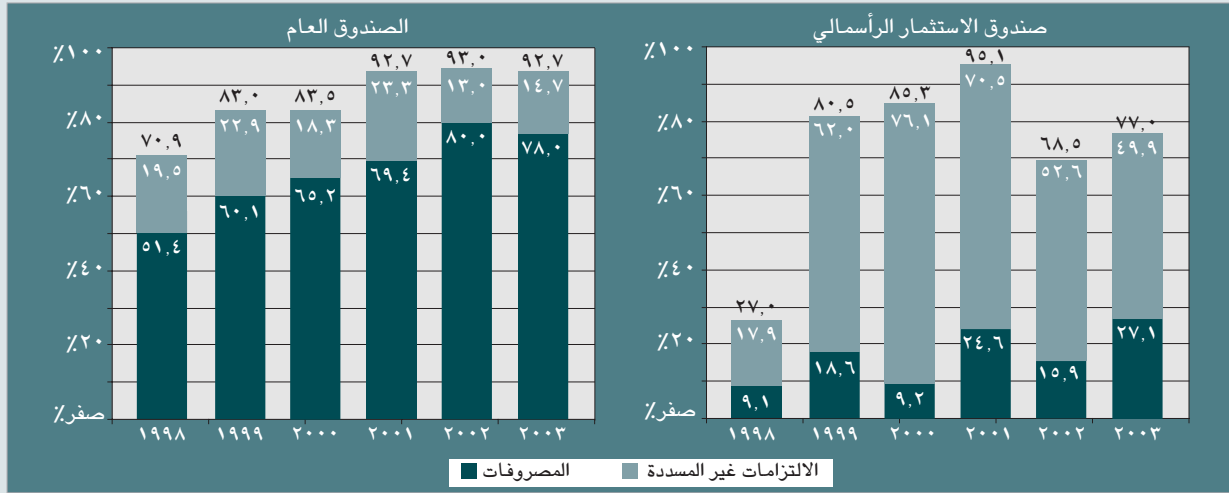
بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت ٧٩ دولة موقعة قد دفعت الاشتراكات المقررة بالكامل، في حين دفعت ١٢ دولة

الجدول ٤- برنامج وميزانية عام ٢٠٠٣  
بحسب البرنامج الرئيسي

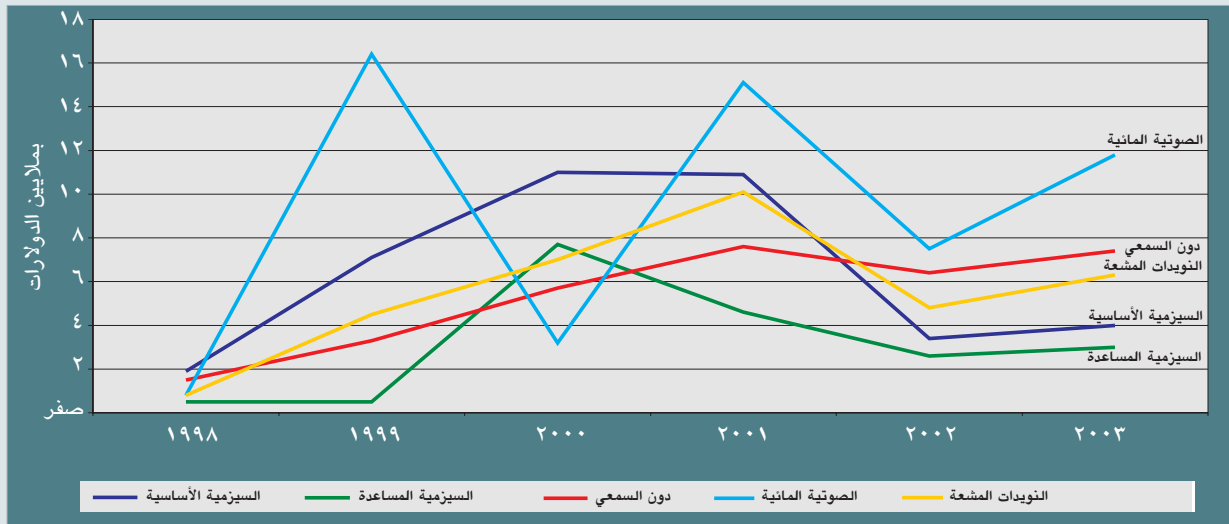
البرنامج الرئيسي (ب ر)	بملايين الدولارات
ب ر ١: نظام الرصد الدولي	٤٤,٤
ب ر ٢: مركز البيانات الدولي	١٤,٩
ب ر ٣: الاتصالات	١٠,٦
ب ر ٤: التفتيش الموقعي	٢,٨
ب ر ٥: التقييم	١,٠
ب ر ٦: أجهزة تقرير السياسات	٢,٣
ب ر ٧: الشؤون الادارية والتنسيق والدعم	١٢,٦
المجموع	٨٨,٦



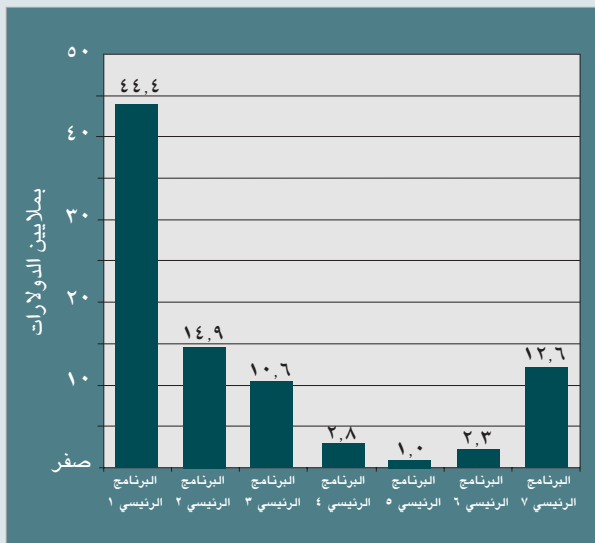
منشورات الأمانة الفنية المؤقتة الصادرة في عام ٢٠٠٣.



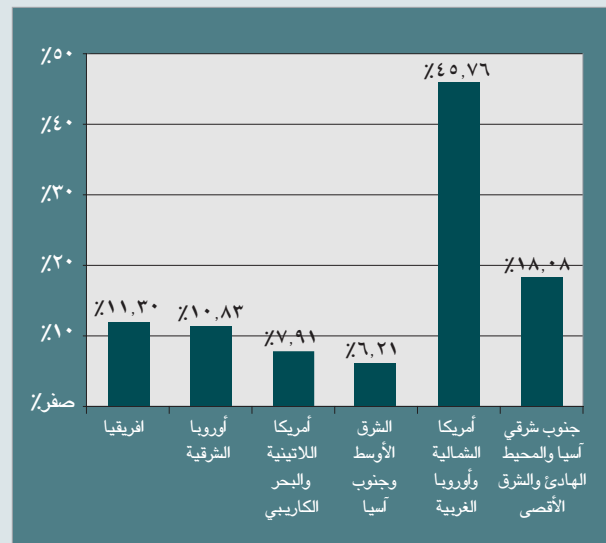
معدلات الصرف المتعلقة بالصندوق العام وصندوق الاستثمار الرأسمالي، ١٩٩٨-٢٠٠٣.



مصروفات تكنولوجيا نظام الرصد الدولي من صندوق الاستثمار الرأسمالي، ١٩٩٨-٢٠٠٣.



برنامج وميزانية عام ٢٠٠٣ حسب البرنامج الرئيسي (انظر أيضا الجدول ٤).



الشكل ١- الموظفون من الفئة الفنية حسب المنطقة الجغرافية (كما حدت في المرفق ١ بالمعاهدة).

## الجدول ٥- الموظفون المنتظمون حسب مجال العمل

مجال العمل	الفئة الفنية	فئة الخدمة العامة	المجموع
قسم التقييم	٣	١	٤
شعبة نظام الرصد الدولي	٤١	١٤	٥٥
شعبة مركز البيانات الدولي	٧٥	٢٥	١٠٠
شعبة التفتيش الموقعي	١٣	٦	١٩
المجموع الفرعي، بالنسبة للمجالات المتصلة بالتحقق			
	١٣٢ (٧٤,٥٨٪)	٤٦ (٤٨,٤٢٪)	١٧٨ (٦٥,٤٤٪)
مكتب الأمين التنفيذي	٣	٣	٦
المراجعة الداخلية للحسابات	٢	١	٣
شعبة الشؤون الادارية	٢٦	٣٦	٦٢
شعبة الشؤون القانونية والعلاقات العامة	١٤	٩	٢٣
المجموع الفرعي، بالنسبة للمجالات غير المتصلة بالتحقق			
	٤٥ (٢٥,٤٢٪)	٤٩ (٥١,٥٨٪)	٩٤ (٣٤,٥٦٪)
المجموع			
	١٧٧ (١٠٠٪)	٩٥ (١٠٠٪)	٢٧٢ (١٠٠٪)

عقداً في عام ٢٠٠٢، وقد بلغ اجمالي قيمتها زهاء ١٨,٢ مليون دولار.

الاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية بشأن تنفيذ الميزانية في تقرير أداء البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٣.

## المراجعة الداخلية للحسابات

أختتمت ثلاثة استعراضات في إطار المتابعة لمراجعة المنح التعليمية للسنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢، والمبالغ المدفوعة كإعانة للإيجارات، والعقد الخاص ببنية الاتصالات العالمية والتعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد. أما الاستعراضات الخاصة بعقود التشغيل والصيانة والأنشطة اللاحقة لاعتماد المحطات والبرامج التدريبية التي يديرها قسم شؤون الموظفين فإنها قد بدأت ولا تزال متواصلة.

وعن طريق التعاون مع مراجع الحسابات الخارجي، جرى استعراض الاجراءات التي اتخذتها الادارة فيما يخص التوصيات الواردة في تقرير ٢٠٠٢ والرسالة الادارية لمراجع الحسابات الخارجي.

## إدارة الموارد البشرية

عمدت الأمانة الفنية إلى تأمين الموارد البشرية اللازمة لعملياتها عن طريق توظيف موظفين على درجة عالية من الكفاءة والحماس والمحافظة عليهم بالنسبة لجميع البرامج. وقامت عملية التعيين على

وفي عام ٢٠٠٣، سجلت الأمانة مصروفات بلغ اجماليها ٨٣٩ ١٩٢ دولار، والتزامات بلغ اجماليها ٦٥٧ ٩٨٦ دولاراً في شكل ضرائب. أما المبلغ التراكمي الاجمالي للضرائب المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ فقد بلغ ٨٣٢ ٩٧١ دولاراً.

## الاشترء

أنجزت الأمانة ما يربو على ٣١٥ عملية اشترء في عام ٢٠٠٣، مقابل ٢٧٠ عملية في عام ٢٠٠٢. وأصبح تطبيق العقد النموذجي لإجراء الاختبار والتقييم ولأنشطة محطات الرصد الدولي اللاحقة للاعتماد منتشر على نطاق واسع (انظر "عقود التشغيل" في البرنامج الرئيسي (١). وإضافة إلى إبرام عقود للاختبار والتقييم والأنشطة اللاحقة لاعتماد المحطات، أجرت الأمانة مفاوضات بشأن مختلف مراحل العمل لأجل ٢٠ محطة تابعة لنظام الرصد الدولي.

هذا، وتشترط القاعدة المالية ١١-٥-٦، بشأن الاستثناءات من الاجراءات التنافسية، وجوب ابلاغ اللجنة عن جميع العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠.٠٠٠ دولار التي تتم الموافقة عليها بعد التدرج بأحد الاستثناءات المدرجة في القاعدة السالفة الذكر. وفي عام ٢٠٠٣، تم إبرام ٢٣ عقداً تدرج في هذه الفئة (مقابل ٢٤

استشارية خارجية بشأن موظفي الأمانة والممارسات الادارية. وشملت المسائل المهمة، التي عولجت في عام ٢٠٠٣، الاجراءات الخاصة بالتعيين والتطوير الوظيفي وتقييمات الأداء والمكافآت.

ومعلوم أن السياسة العامة التي وضعتها اللجنة بالنسبة لمدة الخدمة تحدد الفترة القصوى للخدمة بسبع سنوات بالنسبة لموظفي الفئة الفنية وموظفي الخدمة العامة المعيّنين دولياً، رهنا ببعض الاستثناءات. ولذلك فإنه من المتوقع أن يترك بعض الموظفين الخدمة بعد أن يكونوا قد وصلوا إلى هذا الحد في عام ٢٠٠٤، وهي السنة السابعة على إنشاء الأمانة. ووفقاً للقواعد المعمول بها، فقد أجرى الأمين التنفيذي، في عام ٢٠٠٣، بعض الاستثناءات من تحديد مدة الخدمة، ومدد فترة تعيين أربعة موظفين إلى أكثر من سبع سنوات، واقترح على اللجنة تمديدًا مماثلاً لأحد مديري الشعب بهدف الاحتفاظ بخبراته الضرورية. وفيما يخص تنفيذ الأمين التنفيذي للسياسة العامة لمدة الخدمة، فقد قُدمت عدة دعاوى استثنائية إلى المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية.

## الأمان والأمن

نتيجة لمشاركة الأمانة في شبكة الادارة الأمنية المشتركة فيما بين الوكالات، فقد أصبح من اللازم على جميع الموظفين الذين يسافرون في مهام نيابة عن الأمانة إكمال دورة تدريبية بشأن الأمن الأساسي في الميدان، يوقرها مكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة. وبنهاية عام ٢٠٠٣، أكمل ما يزيد على ١٠٠ موظف هذه الدورة بنجاح.

وواصلت الأمانة معالجة السياسات والاجراءات المتعلقة بالسرية. وتم إعداد ورقة اعلامية عنوانها "المعلومات والسرية: سياسات الأمانة الفنية المؤقتة واجراءاتها"، لكي ينظر فيها الفريق العامل بآء.

## التوقعات والتصديقات

خلال عام ٢٠٠٣، وقّعت أربع دول (هي إريتريا وأفغانستان وبالاو وغامبيا) على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصادقت عليها احدى عشرة دولة هي (إريتريا وأفغانستان وألبانيا والجزائر وعمان وقبرص وقيرغيزستان وكوت ديفوار والكويت وموريتانيا وهندوراس)، من ضمنها دولة واحدة (الجزائر) هي من

### الجدول ٦- التوقعات والتصديقات على المعاهدة بحسب السنة

المجموع	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦
التوقعات	١٧٠	٤	١	٥	٥	٤	٢	١١
التصديقات	١٠٨	١١	٨	٢٠	١٨	٢٥	١٨	٧

أساس ضمان توافر أعلى المستويات من حيث الدراية المهنية والخبرة والكفاءة والاختصاص والاستقامة. وأولي الاعتبار الواجب لمبدأ تكافؤ فرص التوظيف وأهمية تعيين موظفين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كان لدى الأمانة ٢٧٢ موظفاً من ٦٩ بلداً، مقابل ٢٦٦ موظفاً في نهاية عام ٢٠٠٢. ويقدم الشكل ١ معلومات عن توزيع الموظفين من الفئة الفنية حسب المنطقة الجغرافية. أما الجدول ٥ فإنه يقدم تحليلاً لأعداد الموظفين الدائمين حسب مجال العمل.

وقد واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية لزيادة تمثيل المرأة في الفئة الفنية، حيث وصل تمثيلها إلى ٤٩ موظفة أو ما يعادل ٢٧,٦٨ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٣، مقابل ٤٦ موظفة أو ما يعادل ٢٧,٠٦ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٢. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أنه كان هناك في الشعب غير المتصلة بالتحقق ١٩ موظفة (أي ٤٢,٢٢ في المائة) من أصل ما مجموعه ٤٥ موظفاً من الفئة الفنية، كان بعضهم يتقلدن وظائف إدارية. وقد تواصلت الجهود المتعلقة بالتوظيف على خلفية تدني أعداد الاناث من مقدمات الطلبات بالنسبة لأغلبية الشواغر المتعلقة بوظائف علمية ووظائف ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات. وعقدت مناقشات مع بعض الدول الموقعة بشأن وسائل تشجيع المرشحات من الإناث على تقديم طلبات لملء الوظائف الشاغرة في الأمانة.

وفي عام ٢٠٠٣، عينت الأمانة الفنية ٢٢ موظفاً منتظماً. بالإضافة إلى ذلك، جهزت الأمانة عقوداً لأجل ٤٨ خبيراً استشارياً، و١٣ متدرّباً و٦ لغويين، و١١١ عقداً لموظفين معيّنين لأجل قصير، من ضمنهم ٤٩ موظفاً منتدبين لآجال قصيرة للعمل في الاجتماعات.

ونظمت الأمانة دورات تدريبية شتّى في تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات، وإدارة المكاتب والمشاريع، وتنمية قدرات الموظفين، والاتصالات والتنظيم الاداري والتواصل فيما بين الثقافات. وخلال العام شارك ٨٤ موظفاً في التدريب الداخلي والخارجي.

كما تمّ تنقيح الاطار الذي يتيحه النظامان الأساسي والاداري للموظفين عن طريق المضي قدماً في تطوير وتحسين الممارسات الادارية. وتم على وجه الخصوص، إصدار توجيه إداري منقح قُلصت بموجبه ساعات العمل لكي تتسق مع ساعات العمل في المنظمات الأخرى التي توجد مقراتها في مركز فيينا الدولي وتم تبسيط الأساليب الخاصة بتسجيل أوقات العمل.

كذلك واصلت الأمانة بذل مجهود كبير لمعالجة المسائل الواردة في التقرير الذي أصدرته، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، شركة

نظام الرصد الدولي مع كل من باراغواي وبنما ورومانيا والفلبين وموريتانيا، ليرتفع بذلك إلى ٢٨ العدد الاجمالي للاتفاقات أو الترتيبات المبرمة، ومن ضمنها ١٨ اتفاقاً بدأ نفاذها، وهناك اتفاق واحد يجري تطبيقه مؤقتاً ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة. (وترد في نهاية هذا التقرير أسماء الدول المستضيفة لمراقف نظام الرصد الدولي التي أبرمت معها اللجنة اتفاقات أو ترتيبات خاصة بالمراقف).

علاوة على ذلك، جرت في عام ٢٠٠٣ سبع عمليات مؤقتة لتبادل الرسائل، تخوّل اللجنة تنفيذ أنشطة في الدول المستضيفة لمراقف نظام الرصد الدولي، ريثما يتم إبرام اتفاق أو ترتيب رسمي خاص بالمراقف. وبنهاية عام ٢٠٠٣، كانت الترتيبات القانونية المناسبة قد اتخذت لما مجموعه ٣٠٦ محطات و١٥ مختبراً في ٨٠ بلداً.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت هناك ٨١ دولة قد أخطرت اللجنة بتسمية سلطاتها الوطنية أو "جهات الوصل الوطنية"، وفقاً للفقرة ٤ من المادة الثالثة من المعاهدة.

### العلاقات مع المنظمات الدولية

واصلت الأمانة تطوير الاتصالات والتعاون مع المنظمات الدولية العالمية والاقليمية ذات الصلة. وتحدث الأمين التنفيذي في الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والدورة السابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشارك في المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وشارك موظفو الأمانة في المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، في كوالالمبور، والدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في جنيف، والدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، في لاهاي، والدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في سانتياغو، والدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، في مابوتو، ومؤتمر القمة الرابع والثلاثين لمنسدى جزر المحيط الهادئ، في أوكلاند، نيوزيلندا، والمؤتمر الخاص بالأمن لمنظمة الدول الأمريكية، في مكسيكو سيتي، والدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، في هافانا.

الدول المدرجة في المرفق ٢ والتي يعتبر تصديقها ضرورياً لبدء نفاذ المعاهدة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كان قد توافر للمعاهدة ١٧٠ توقيعاً و١٠٨ تصديقات، من ضمنها ٣٢ توقيعاً من جانب الدول المدرجة في المرفق ٢. ويرد في الجدول ٦ تلخيص الحالة العامة للتوقيعات والتصديقات منذ أن فتح باب التوقيع على المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

### العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية

واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية لتعزيز الوصول إلى فهم ودعم واسع للمعاهدة. وجرى التشديد على توسيع نطاق الوعي والمشاركة في أعمال اللجنة، من أجل تيسير إنشاء نظام التحقق، وتشجيع التوقيع على المعاهدة وتصديقها. وأولى اهتمام خاص لتعزيز التعاون فيما بين الدول في مجال تبادل التكنولوجيات المتصلة بالتحقق، وإمدادها بالمساعدة التقنية والقانونية لتعزيز تنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني. كما واصلت الأمانة التركيز على تطوير علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

كذلك واصلت الأمانة تنظيم مختلف المناسبات والمساعدة في تنظيمها، مستعينة بالتبرعات المقدمة من الدول الموقعة.

### العلاقات مع الدول

إلى جانب التركيز على الدول المدرجة في المرفق ٢ والدول المستضيفة لمراقف نظام الرصد الدولي، واصلت الأمانة الحوار من خلال زيارات ثنائية للعواصم والتفاعل مع بعثاتها الدائمة في فيينا وبرلين وبون وجنيف ونيويورك. كما أجريت اتصالات في إطار المنتديات المتعددة الأطراف على الأصعدة العالمية والاقليمية ودون الاقليمية. وفي هذا السياق، قام الأمين التنفيذي بزيارة لكل من الاتحاد الروسي وأذربيجان وأستراليا وألمانيا واندونيسيا والبرازيل وتيمور الشرقية وشيلي والصين وفيجي وماليزيا وهولندا واليابان. وأوفد موظفون من الأمانة في بعثات إلى كل من تونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورينام وفييت نام وكوبا وماليزيا وموزامبيق.

كما اجتمع الأمين التنفيذي في فيينا مع وزراء خارجية كل من سانت كيتس ونيفيس وسلوفاكيا وفنلندا وكرواتيا والنمسا واليابان، ووزير نزع السلاح ومراقبة التسليح النيوزيلندي ووزير الدولة الألماني ووزير الدولة للمملكة المتحدة ووزير الدولة الفرنسي وكبار المسؤولين في إيطاليا وبيلاروس وجمهورية كوريا. وفي عام ٢٠٠٣، أبرمت خمسة اتفاقات جديدة خاصة بمراقف

وفي عام ٢٠٠٣، نظّمت الأمانة ثلاث حلقات عمل عن التعاون الدولي: في باكو، لدول آسيا الوسطى والقوقاز (٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس)، وفي نادي، فيجي، لدول المحيط الهادئ (١٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه) وفي كوالالمبور، لدول جنوب شرقي آسيا (٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر). وحضر حلقات العمل المذكورة على التوالي ٢٩ مشاركا من ٨ دول وممثل عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، و ٢٥ مشاركا من ١٥ دولة (من ضمنها ٣ دول غير موقعة على المعاهدة) وممثلون عن أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وإدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، و ٢٤ مشاركا من ٨ دول. وقد بحثت حلقات العمل، ضمن جملة أمور، الوسائل والطرق الكفيلة بتشجيع انشاء نظام التحقق وتدابير التنفيذ الوطنية وتطوير التعاون فيما بين دول المناطق المعنية.

وبالاستفادة من تبرعات مقدّمة من حكومتي هولندا والنرويج، نظّمت الأمانة ثلاثة برامج للزيارات الاعلامية دعما لأنشطة التعاون الدولي وترويجا لبدء نفاذ المعاهدة. وقد شارك خبراء ومسؤولون حكوميون على مستوى رفيع من كل من بالاو وتوفالو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورينام بهذه البرامج وقاموا بزيارة للأمانة.

ومتابعة لحلقة العمل المعنية بالتعاون الدولي التي عقدت في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، نظّمت الأمانة اجتماع فريق من الخبراء تابع للفريق العامل للرصد السيزمي الاقليمي لشرق أفريقيا وجنوبها، عقد في كامبالا يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، وحضره

كما واصلت الأمانة تطوير اتصالاتها مع المنظمات الاقليمية وغيرها، كرابطة الدول الكاريبية، ورابطة أم جنوب شرق آسيا والكونغولث، والاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد المؤتمر الرابع عشر للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في ٢٣ أيار/مايو، الاتفاق المعقود بين اللجنة والمنظمة المذكورة، وبدأ نفاذه في ذلك التاريخ (انظر أيضا "التطوير في مجال رصد النويدات المشعة" في البرنامج الرئيسي ٢). كما بدأ نفاذ الاتفاق المعقود بين اللجنة والمركز الأوروبي لتنبؤات الطقس في المدى المتوسط في ٢٤ حزيران/يونيه، وهو اليوم الذي اعتمد فيه الاتفاق من قبل الدورة العشرين للجنة (انظر أيضا "التطوير في مجال رصد النويدات المشعة" في البرنامج الرئيسي ٢). (وترد في نهاية هذا التقرير أسماء المنظمات الدولية التي أبرمت اللجنة معها اتفاقات علاقة وتعاون.)

## التدريب وحلقات العمل وغيرها من أنشطة بناء القدرات

تواصل بذل الجهود من أجل تعزيز التنسيق والاتساق على صعيد الأمانة الفنية المؤقتة في مجال تنظيم أنشطة التدريب وبناء القدرات لأجل الدول. وجرى التحضير لاستحداث برامجية عن ادارة التدريب في أوائل عام ٢٠٠٤ بهدف المساعدة على زيادة كفاءة تسجيل كافة المعلومات ذات الصلة بالتدريب ومعالجتها واعداد التقارير بشأنها.



الحلقة الدراسية الوطنية بشأن المعاهدة في هانوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.



المشاركون في حلقة العمل عن التعاون الدولي في نادي، فيجي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.



ووفرت الأمانة في عام ٢٠٠٣ محطات عمل مجهزة ببرامجيات تتعلق بتشغيل أحد مراكز البيانات الوطنية، مع معدات خارجية، لإحدى الدول في آسيا الوسطى ودولتين أفريقيتين. وزوّدت إحدى دول الكاريبي بمعدات حاسوبية لتطوير مركز بياناتها الوطني. وواصلت الأمانة تفاعلها الوثيق مع عدد من الدول الأخرى فيما يتعلق بتقديم دعم مماثل لها.

## تطبيقات تكنولوجيايات التحقق في المجالات المدنية والعلمية

قدّمت الأمانة الدعم لحكومة هنغاريا في تنظيم مناقشة للخبراء عقدت في شوبرون في ٦ أيلول/سبتمبر، بشأن التطبيقات المدنية والعلمية للتكنولوجيايات التحقيقية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (السيزمية والخاصة برصد النويدات المشعة). وقد قدّم تسعة متحدثين من ست دول موقّعة عروضا خلال المناقشة، التي حضرها مراقبون من ثلاث دول موقّعة ومن مركز بحوث التحقق والتدريب والمعلومات ومنظمة غير حكومية معنية بالتحقق ومقرها المملكة المتحدة.

## نشر المعلومات

جرى توسيع الموقع العمومي للجنة على الشبكة العالمية وتحديث عهده بانتظام، مما أدى إلى توفير معلومات لعامة الجمهور ولأوساط

١٥ مشاركا من ثمان دول. وقد تناول الاجتماع امكانية انشاء وتشغيل مراكز اقليمية للبيانات في المنطقة، من شأنها أن تكون ذات أهمية بالنسبة لتنمية التعاون فيما بين دول المنطقة.

كما تعاونت الأمانة مع السلطات اليابانية في اعداد البرنامج التدريسي للرصد السيزمي العالمي الذي نظّمته اليابان للدول النامية في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. وحضره ١١ مشاركا من ١٠ بلدان نامية.

وقدّمت الأمانة الدعم لحلقة دراسية وطنية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نظّمتها السلطات الفيتنامية، وعقدت في هانوي يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وكانت أهداف الحلقة الدراسية تيسير عقد مناقشة فيما بين السلطات ذات الصلة بشأن المعاهدة، وكذلك اعداد خطط عمل لتصديقها وتنفيذها. وشارك في الحلقة حوالي ستين ممثلا عن هذه السلطات. كما قدّمت اليابان الدعم للحلقة عن طريق ايفاد خبير قدّم عرضا للمشاركين فيها.

أمّا فيما يتعلق بالحلقات التي عقدت خارج فيينا، مثل الدورات التدريبية وحلقات العمل، فقد أبرمت اللجنة في عام ٢٠٠٣، ١١ اتفاقا أو ترتيبا مع ١٠ دول مستضيفة (هي الاتحاد الروسي وأذربيجان والأردن وأوغندا وإيطاليا وفرنسا وفيجي وفيت نام وماليزيا واليابان) وذلك بالاستناد إلى الاتفاق النموذجي الذي اعتمدته اللجنة.



النووية" (وهو باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية)، والثاني بعنوان "أمريكا اللاتينية والكاريبي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" (وهو باللغتين الإسبانية والإنكليزية). كما أعدت مجموعة تتكوّن من أربعة ملصقات مصمّمة لكي تستخدمها البعثات الدائمة ومراكز البيانات الوطنية ومرافق نظام الرصد الدولي وسائر المؤسسات الداعمة للأنشطة المتعلقة بالمعاهدة. ونُشرت سبعة أعداد من النشرة الإخبارية *CTBTO News* تضمّنت تغطية لاجتماعات اللجنة وهيئاتها.

هذا وأصبحت الهوية المؤسسية التي استحدثت في عام ٢٠٠٢ راسخة تماما، وطُبقت باستمرار على كافة نواتج الأمانة. ونُفذ، في نهاية عام ٢٠٠٣، استعراض للنواتج الاعلامية في مختلف أقسام الأمانة إلى جانب تنفيذ الهوية المؤسسية.

## الاتصال مع المنظمات غير الحكومية

لا يزال الاتصال مع المنظمات غير الحكومية شأنا مهما بالنسبة للأمانة. وقد تواصل الاتصال الوثيق مع أوساط المنظمات غير الحكومية التي توجد مقارها في فيينا وجنيف ونيويورك، بهدف الترويج للمعاهدة وعمل اللجنة. وجرى بانتظام اطلاق المنظمات غير الحكومية في فيينا على الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها اللجنة. وعقد الأمين التنفيذي اجتماعات على مائدة فطور الصباح مع ممثلي هذه المنظمات في كل من فيينا ونيويورك.

متخصّصة. وفي عام ٢٠٠٣، سجّل الموقع الشبكي ما يزيد على ٢٧,٥ مليون دخول استفسار، وهو أعلى رقم يُسجّل خلال سنة واحدة منذ بدء العمل به.

وفي عام ٢٠٠٣، تمّ اصدار ٤٢ بيانا صحفيا تناولت مواضيع شتى، من ضمنها أحدث التصديقات على المعاهدة، والتطوّرات المستجدة في انشاء نظام الرصد الدولي. وعقدت الأمانة ستة مؤتمرات صحفية ونظّمت، بناء على الطلب، ١٧ لقاء إعلاميا للأوساط الأكاديمية والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة، كأكاديمية فيينا الدبلوماسية. وتمّ حفظ ما يزيد على ٢٦٠٠ قصاصة صحفية تتعلق بالمعاهدة.

وأعدت مواد اعلامية لأوساط مختلفة من الجمهور، ووزعت من المقر الرئيسي أو من قبل الموظفين الموفدين في مهام تتعلق بواجباتهم. وأصدر عدداً من النشرة المعنونة *CTBTO Spectrum* بعد الدورتين العشرين والحادية والعشرين للجنة. كما وفّرت نسخ الكترونية من النشرة الإخبارية على الموقع الشبكي العمومي، واستُحدث مرفق شبكي مؤتمت خاص بالاشتراك.

وشملت النواتج الاعلامية الجديدة التي صدرت في عام ٢٠٠٣ منشورا باللغة الألمانية يتضمّن نظرة عامة عن عمل اللجنة، ومن المتوقع أن يلبي احتياجات الطلاب وسائر الزائرين لمركز فيينا الدولي. وتمت طباعة كراسين جديدين مخصّصين لمناطق جغرافية معينة الأول بعنوان "أفريقيا ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب